المحاضرة الثالثة عشر
المرحلة الثانية
مادة القياس والتقويم
اعداد
الاستاذ الدكتور
علي سموم الفرطوسي
2025/2024

العلاقة بين الثبات والصدق:

أولا: أن الاختبار أو الملاحظة التي تفتقر إلى الثبات تفتقر إلى الصدق أيضا، فعلى سبيل المثال تؤدي توجهات الاختبار المحيرة أو الغامضة إلى التخمين ودرجات غير متطابقة (نقص الثبات)، كما أنه نظرًا لارتفاع نسبة التخمين، فإن التقويم لا يحدد قدرات الطالب الفعلية وبذلك يصبح مقياسًا غير صادق، وعلى حد سواء فإن أية ملاحظات تتم في أوقات أخرى، ولن يكون تقويمًا دقيقًا (صادقًا) لكيفية تناول الطالب المهمات.

ثانيا: أن الاختبار عالي الثبات قد لا يكون صادقًا، ومثال ذلك: تعدد الاختبارات للمتقدمين للحصول على وظيفة رجل إطفاء. فقد كانت الدرجات متطابقة جدًا، إلا أن الاختبار بوصفه أداة فرز افتقر إلى الصدق بسبب احتوائه على فقرات من موضوع الفيزياء، وبعبارة أخرى أن التحقق من ثبات درجة اختبار ليس دليلا على صدقه.

مما سبق يتضح لنا أن مفهوم الثبات يشير إلى ثبات درجات أو ملاحظات الطلبة، وعلى الرغم من أن أداء الطلبة قد يتأثر بالظروف المؤقتة، ينبغي لنتائج التقويم أن تكون ثابتة إلى حد معقول إذا ما تم الحصول عليها في مناسبات مختلفة، وفي مهمات أو فقرات مختلفة، أو إذا ما حدث من قبل مصححين أو ملاحظين مختلفين. ومن الأهمية بمكان فيما يتصل بملاحظات المعلم والتقويمات الكمية تضمين عينات سلوكية كافية.

إن الطرائق المستخدمة لتقدير ثبات التقويمات الكمية تشتمل على إعادة الاختبار، الأشكال المتكافئة، التجزئة النصفية، طريقتي المعادلة (كودر –

ريتشارد سون 20 ومعامل ألفا)، والتوافق بين المقدرين. إن ثبات الدرجات التي يمنحها المحكمون على أداء الطالب تتحدد بحساب دليل ثبات المقدرين، أما بقية الطرائق فتستخدم في التقويمات التي تؤدي إلى المدى في درجات الطلبة.

ويتصل الثبات بالصدق بطريقتين: الأولى أن الاختبار الذي يفتقر إلى الثبات يفتقر إلى الصدق أيضا. والثانية أن الأدلة على ثبات درجات الاختبار (الثبات) لا تعني أنها دليل على أن التقويم يقيس بصورة مناسبة القدرة أو الميل، وبعبارة أخرى أن الدليل على الثبات ليس مؤشرا على الصدق.

3-الموضوعية:

من أهم صفات الاختبار الجيد أن يكون موضوعيا لقياس الظاهرة التي أُعد أصلا لقياسها، والموضوعية هي التحرر من التحيز أو التعصب وعدم إدخال العوامل الشخصية للمختبر كآرائه وميوله الشخصية وحتى تحيزه أو تعصبه، فالموضوعية تُعنى بوصف قدرات الفرد كما هي موجودة فعلا كما نريدها أن تكون. وهي عدم اختلاف المقدرين في الحكم على شيء ما أو على موضوع معين، أي أن هناك فهمًا كاملًا من جميع المختبرين بما سيؤدونه وأن يكون هناك تفسير واحد للجميع وأن لا يكون هناك فرصة لفهم معنى آخر غير المقصود منه. ويلاحظ أن جميع المقاييس الموضوعية من ميزان طبي أو رستاميتر يكون فيها جزء ولو بسيط ذاتيًا؛ حيث إن الذي قام بتصنيع هذه الأدوات أفراد ولكن نسبة الذاتية يمكن أن تتلاشى وإذا حدثت أخطاء في القياس تكون غالبا من مستخدم الأداة.

وعليه يجب على كل من يقوم بتطبيق اختبارات بدنية أو مهارية أن يحدد التعليمات لكل اختبار، وأن تكون التعليمات واضحة، ثم القيام بعمل نموذج أمام المختبرين بالإضافة إلى الاطمئنان على صحة الأداة والأجهزة المستخدمة، وأن يثبت جميع الشروط الواجب اتخاذها أثناء التطبيق، بالإضافة إلى تدريب بعض الأفراد من ذوي الخبرة لكيفية استخدام الأدوات والأجهزة وكيفية استخراج النتائج.

إن موضوعية إجراءات تطبيق أي اختبار يحكم عليها بواسطة درجة الاتفاق بين الدرجة النهائية التي يقدمها ملاحظان مستقلان أو أكثر، وكلما

كانت الملاحظة والتقويم ذاتيين كلما انخفضت درجة الاتفاق بين الحكمين. وفي الاختبارات التي يختار فيها المختبر البديل الصحيح أو البديل الأفضل من بين عدة بدائل تكون الموضوعية عالية لأن بإمكان المصححين كلهم استخدام مفتاح التصحيح والاتفاق على النتائج كاملا. وعلى العكس من ذلك فإن اختبارات المقال تفسح المجال أمام الاختلاف الواسع بين المصححين.

العوامل التي تؤثر في معامل الموضوعية:

1- درجة وضوح الاختبار. فكلما كان الاختبار واضحا للمختبر والمحكمين ارتفعت الموضوعية.

2- مدى فهم المختبرين لطبيعة الاختبار وطريقة تنفيذه، والتسجيل.

أما شروط تحقيق الموضوعية:

1- يجب إيضاح شروط الإجراء والتعليمات بدقة وكيفية حساب الدرجة.

2- يجب اختيار المحكمين المدربين على طرق القياس الصحيحة والدقيقة للحد من التحيُّز في التقدير.

3- يجب تبسيط إجراءات القياس لضمان الحصول على نتائج دقيقة.

4- استخدام أجهزة قياس حديثة وإلكترونية للوصول إلى أدق النتائج في زمن بسيط.

5- متابعة تنفيذ الاختبار للأفراد المختبرين للتأكد من تنفيذ نفس الشروط والتعليمات والتسجيل للنتائج.

6- إعداد مفاتيح التصحيح الخاصة بكل اختبار مقدما قبل تطبيقه.

7- اتباع تعليمات الدليل المرفق بالاختبار بدقة لتحديد طريقة التقدير وذلك للحد من ذاتية الفاحص.